اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

حقول النفط العراقية.. والأساليب التقنية الجديدة لزيادة الانتاج

تعرض القطاع النفطي العراقي الى حصار تقني طويل بدءا من منتصف ثمانينيات القرن الماضي وحتى الحاضر حصار فرضته قوى خارجية واخرى داخلية من قلب السلطة الحاكمة قبل سقوط النظام السابق.
وقصدية الولايات المتحدة في الابقاء على جهود هذا القطاع الى حين ابرام عقود مشاركة شركاتها النفطية في الانتاج والذي يجد صدى لدى بعض المسؤولين في وزارة النفط ومعارضة قوية لدى مسؤولين آخرين، ومجموعات ضاغطة من الاحزاب والحركات السياسية التي تسعى لابعاد القطاع النفطي عن الهيمنة الاجنبية لكنها لا تمانع في ادخال التقنيات الحديثة في الانتاج بمساعدة اجنبية تحقق المصالح الوطنية، بما ينعكس ايجابيا على الاقتصاد والمجتمع العراقي.

د.عبد الجبار عبود الحلفي

احد مصافي النفط في العراق

لقد تطورت تكنولوجيا اليوم الى الحد الذي يجعل من صناعة النفط العراقية وكأنها تعيش في وسط غريب عنها تماما، او كأنسان وجد نفسه فجأة وسط مجتمع يختلف عنه في اللغة وفي كل شيء من حياته.
فمن حفر الابار، الاتجاهية (الافقية) الى مراقبة المكامن من غرف على منصات بحرية الى الغمر بالبوليمر والآبار الذكية (Smart Wells) والتقنية الجديدة للتصوير الزلزالي (Seismic) التي تتيح رؤية عالية التطور لديناميات المكمن النفطي خلال دقائق بدلا من الشهور التي كانت تستغرقها المهمة نفسها منذ سنوات مضت.

الغمر بالبوليمر

لعل واحدة من الطرق الجديدة في زيارة انتاج البئر هي طريقة (الغمر بالبوليمر) للرفع من كفاءة الاستخلاص المعزز للنفط، والبوليمر هو عبارة عن خليط من مواد كيماوية مختلفة مما يجعل من جزيئاته طويلة، وقد كان هناك مكتب استشاري للبوليمر بجامعة البصرة قدم خدمات جيدة للقطاعين العام والخاص، ان العنصر الاهم في نجاح ستراتيجية الاستخلاص المعزز للنفط يتجسد في المحافظة على تدفق جيد للمعلومات الدقيقة حول الحقل وبذلك سيكون بامكان كل بئر الاحتفاظ بمعدات واجهزة القياس والتسجيل من اجل الاشراف على تدفق النفط في آبار الانتاج.
ومن المعروف في صناعة النفط ان الغمر بالماء كأحد اساليب استخراج النفط فان الماء يتدفق متجاوزا النفط لسرعة حركته وقلة لزوجته ولذلك فان اضافة البوليمر الى الماء تزيد من كثافته وتجعل معدل حركته مقاربا للنفط الخام، مما يتيح ان يزيح النفط الذي يتميز بلزوجة عالية.
وبالنسبة للحقول العراقية القديمة، فان الحقن او الغمر بالبوليمر يكون مثاليا، فنسبة استخلاص النفط في تلك الحقول مثل حقول كركوك والرميلة الجنوبية او الشمالية والحلفاية تكون بين (٣٠٪-٥٠٪) من احتياطي البئر، بينما تبلغ نسبة الاستخلاص بالغمر بالبوليمر الى (٩٠٪) تقريبا من المخزون.
لكن اسلوب الغمر بالبوليمر يحتاج الى عناية فائقة، اذ ينبغي على مهندسي الانتاج ان يكونوا على مهارة عالية من التدريب على هذا الاسلوب غير المستخدم في الحقول العراقية، اذ يقتضي الاسلوب ضمان وصول البوليمر الى اقصى عمق في المكمن بحالة جيدة ليكون فعالا، كما يقتضي معالجة المياه التي يتم مزجها بالبوليمر من اجل ازاحة الشوائب العالقة فيها التي يمكن ان تقلل من فعالية البوليمر، يضاف الى ذلك ان هذا النوع من الاستخلاص المعزز للنفط يتطلب قضايا فنية خاصة، اذ ينبغي ان تكون خطوط الانابيب الناقلة والصمامات والمعدات النفطية الاخرى ومنظومات التشغيل مصممة بصورة تسمح لمزيج البوليمر بالتدفق بيسر خلالها، كما يجب ان تكون اجهزة المراقبة تعمل باستمرار.
وقد استخدمت عدة بلدان هذا النوع من اساليب الاستخلاص النفطي منذ سنوات مضت ويوجد الان في الصين اضخم حقل نفطي يستخدم هذا الاسلوب وهو حقل (داجنج) يتكون من اكثر من (٢٠٠٠) بئر يتم حقنها بالبوليمر.
ويصلح هذا الاسلوب للآبار العمودية التي تناسب الغمر بالبوليمر حيث ان معظم الابار العراقية من هذا النوع من الحفر، ان الاساليب التقليدية للانتاج لم تعد اقتصادية في الحقول العراقية نظرا لارتفاع تكاليفها وبمعدات قديمة بينما تتضرر بطانات الابار من الاجهاد الذي يصيبها نتيجة الالحاح في الاستخلاص، ولذلك تضطر شركة نفط الجنوب على سبيل المثال الى حفر آبار جديدة، او تطوير حقول اخرى لغرض زيادة الانتاج كما هو الحال في حقل (قبة صفوان) و(ارطاوي) وحقل (مجنون) وغرب القرنة، لان حقل الرميلة الجنوبية اصبح لا يتمكن من تدفق الكثير من النفط الخام بالطرق التقليدية لقدمه (تم العمل به في الخمسينيات من القرن الماضي) اننا نعتقد ان اعطاء صلاحيات واسعة لشركة نفط الجنوب سيتيح لها عقد اتفاقيات لتطوير الحقول وبما يحقق المصالح الوطنية للعراق.
ان العالم يتقدم ويتطور بشكل متسارع وتزداد الفجوة التكنولوجية بيننا وبينه. ولا ندري متى سيحصل العراق على التقنيات النفطية الجديدة، والحكومة، للاسف، لا تمتلك ستراتيجية لتطوير الحقول النفطية، كما ان قانون الاستثمار في القطاع النفطي ما زال في طور المصادقة عليه في مجلس الوزراء والتعامل مع الشركات النفطية الاجنبية يبدو غامضا من حيث اسلوب التعامل وتلك الشركات تتخوف من الاوضاع الامنية بينما هذه الاوضاع مستقرة في الجنوب.
ولذلك فنحن نعتقد ان تطوير الصناعة النفطية في العراق يتطلب ادخال الاساليب الجديدة من الحفر والانتاج من اجل تقليل التكاليف وزيادة الانتاج لانه ليس من مصلحة العراق ان يبقى يصدر اقل من مليوني برميل نفط يوميا وهو يمتلك ثاني احتياطي نفطي عالمي ورابع اكبر شركة نفط في العالم، هي شركة نفط الجنوب.
ويمتلك قدرات بشرية مؤهلة في مجال النفط مشهود لها بالخبرة والكفاءة ف بالمنطقة.

جندي عراقي يحرس احد مواقع انابيب النفط

في الهم الاقتصادي

هل انتهت أزمة البنزين فعلاً؟

نشرت صحفنا المحلية خبراً مفاده ان رئيس الحكومة السيد نوري المالكي اعرب للسيد وزير النفط عن استيائه مما عكسته ازمة البنزين في البلاد بما اربك الحياة اليومية وفاقم الازمة الاقتصادية الى الحد الذي حمله على التصريح له بأنه سيضطر الى اقالته ان لم تحل الازمة خلال اسبوع، وفوجئ المراقبون مع اليوم التالي لاعلان الخبر بتناقص الزحام على محطات التعبئة الى الحد الذي اندهش فيه اصحاب المركبات بعد يومين فقط بالا يجدوا في طابور كل محطة للتعبئة اكثر من عشر الى عشرين مركبة تنتظر دورها في التزود بالبنزين لمدة لا تزيد في اقصاها على نصف الساعة، في الوقت الذي كانت تستغرق فيه هذه المهمة ما لا يقل عن نهار كامل قد يعود فيها المنتظرون في الطابور من دون التزود بالمادة الساحرة لنفاد الكمية او لانتهاء الوقت المقرر للتوزيع.

حسام الساموك

وقد تكون حتى ازمة الكهرباء سيئة الاثر، لا تختلف عنها الا بنسب محدودة مما يجعلنا نظن، او حتى نجزم بأن غالبية تلك الازمات مصطنعة ومبالغ في محاولة تصويرها معقدة لانها تلاشت بين عشية وضحاها والسؤال الذي قد يردده الكثيرون لماذا اذن ماطلوا في التعاطي معها؟

لقد وصل الحال باعداد هائلة من اصحاب مركبات الاجرة الى اليأس تماما من امكانية استمرارهم باعمالهم لقناعتهم باستحالة انتهاء تلك الازمة التي لم يشهد العراق لها مثيلا من قبل لا في ازمات الشحة ولا حتى في الحروب التي تروض فيها العراقيون على تلك الظروف القاهرة بما اكد ان الجهات المستفيدة من الازمة الاخيرة لا يمكن ان تتيح المجال لمن ينازعها في مصالحها.
لكن ما اثبتته حالة الانفراج المدهشة اكدت ما رددته قناعات البعض في ان المستفيدين من الازمة الخانقة مكشوفون للحكومة، او القائمين على وزارة النفط في اقل تقدير، بمعنى ان مفاتيح حل الازمة مهما بدا مستحيلا، فهو ممكن بل سهل المنال بدليل ما حصل.
ومثل هذه التجربة الاكثر دهشة اذا ما تكررت فان علينا وعلى من حاولوا تهويلها من المسؤولين في وزارة النفط ان نؤمن بأنها قيد السيطرة وان اكدوا مرارا وتكرارا انها ضرب من المستحيل.
وقد تكون حتى ازمة الكهرباء سيئة الاثر، لا تختلف عنها الا بنسب محدودة مما يجعلنا نظن، او حتى نجزم بأن غالبية تلك الازمات مصطنعة ومبالغ في محاولة تصويرها معقدة، لانها تلاشت بين عشية وضحاها والسؤال الذي قد يردده الكثيرون لماذا اذن ماطلوا في التعاطي معها وجعلوا اثارها مكلفة ماديا ومعنويا؟ بما اربك كل تداولات السوق وعبثت في امزجة غالبية المواطنين، واثارت مشاحنات وارباكات شتى، هل يمكن ان نقف الا على قناعة واحدة وهي مصالح اصرت اطراف معينة، وقد تكون محمية من مواقع رسمية متقدمة بجني ما لذ وطاب من ارباح قد تبلغ ما لا يمكن تصوره من العمولات والاتاوات على حساب حرمان شعب بكامله من حقه في الحصول على التزود بالوقود، تلك الظاهرة التي لم نشهد لها مثيلا في كل بقاع الارض.
ثم ألا يحتم ظهور تلك الحقيقة السافرة على كون الازمة ليست الا كذبة مصطنعة؟ ان يتم التحقيق الجدي في اسبابها وحقيقة الاطراف التي تعاطت معها، لضمان عدم تكرارها، او ربما استفحال مثيلتها الى درجة استحالة الحل.

روسيا وتركمانستان تتوصلان لصفقة حول أسعار الغاز

وافقت شركة الغاز الروسية العملاقة "غازبروم" على دفع الزيادة التي طالبت بها تركمانستان على سعر واردات الغاز الطبيعي التي تبلغ ٥٤ بالمئة، منهية بذلك خلافا نشب بين البلدين.
وستدفع الشركة الروسية ١٠٠ دولار أمريكي مقابل كل الف متر مكعب من الغاز الطبيعي الذي تستورده من تركمانستان، بدلا من السعر الحالي الذي يبلغ ٦٥ دولارا لكل كيلو متر مكعب. وكانت تركمانستان هددت بقطع امدادات غازبروم - المملوكة للحكومة الروسية - من الغاز الطبيعي، مالم يتم تطبيق لائحة الأسعار الجديدة.
وتنتج تركمانستان ٦٠ بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا وتصدر ثلثيه (لغازبروم).
وتعيد (غازبروم) تصدير الغاز التركماني لعدة دول، من أهمها أوكرانيا. وكانت روسيا وأوكرانيا قد توصلتا لاتفاقية تعاون في مجال الغاز لمدة عام ونصف، غير انه لم يتم الاتفاق بشأن المقابل المادي الذي ستدفعه أوكرانيا.
وكانت (غاز بروم) قد قطعت الامدادات المخصصة لأوكرانيا بداية العام الجاري إثر خلاف على الأسعار بينهما، وهددت الخطوة الواردات الأوروبية من الغاز الطبيعي الروسي. وكان رئيس الوزراء الأوكراني الجديد، فيكتور يانوكوفيتش - المقرب من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين - قد اعلن ان البلدين اتفقا على سعر الغاز حتى عام ٢٠٠٨ .
ولكن يعتقد الخبراء بان اوكرانيا ستتأثر بالصفقة التركمانية-الروسية.

شركة غاز روسية

إرتفاع أسعار مواد البناء... يهدد الحركة العمرانية!

حسين ثغب

شكا عدد من اصحاب سكلات بيع المواد الانشائية من وجود ازمة في نقل مادتي (الحصى والرمل) واختفائها في بعض الاحيان من السوق الامر الذي جعل الخط البياني لاسعارها يرتفع عموديا عن السابق ويوقف الكثير من الانشطة العمرانية على المستوى الخاص في وقت يجهل الكثير من الاسباب التي تكمن وراء هذا التحول في عدم توفير هذه المواد التي تتوفر بكميات لا تقدر بحدود في مناطق مختلفة من البلد.
يقول (محمد العتابي) صاحب سكلة لبيع الرمل في منطقة الغزالية، شهدت مادة الرمل ارتفاعا كبيرا في الاسعار تجاوز حاجز (٤٥٠) الف دينار لـ(٢٠) متراً مكعباً (لوري سكس قلاب) بعد ان كان ثابتا على (١٣٠) الف دينار قبل عدة اشهر، موضحا ان هذه الزيادة في الاسعار قلبت حال السوق رأسا على عقب حيث كان الطلب على هذه المادة كبيرا لوجود حركة بناء قوية في مختلف مناطق بغداد ولكن بعد ان ارتفعت اسعار هذه المادة اصبح هناك خلل في عمليتي العرض والطلب فكميات الرمل التي تصل الى السوق بين الفينة والاخرى لا تتناسب وحجم الطلب الذي هو الاخر صار محدودا.
يقول المواطن (اسعد حميد) صاحب سكلة لبيع الحصى والرمل في المنطقة ذاتها، النقص في هاتين المادتين اصبح واضحا وهناك مشكلات في عملية نقلها الى مركز مدينة بغداد، وهذه المشكلات تتعلق باصحاب سيارات نقل هذه المواد ومعامل انتاجها، وقادت الى زيادة غير طبيعية في اسعارهما جعلت الكثير من المواطنين الذين شرعوا بناء منازل لهم. ان يعيدوا حساباتهم مجددا وبالنتيجة توقفوا عن مواصلة البناء لكون الاسعار لا تتناسب وامكانياتهم المادية، فسعر الـ(٢٠) متراً مكعباً من مادة الحصى (لوري سكس قلاب) تجاوز (٣٥٠) الف دينار بعد ان كان (١٢٥) قبل اشهر. والمشكلة الاخرى تكمن في ان الاسعار ما زالت بارتفاع قبل اشهر، والمشكلة الاخرى تكمن في ان الاسعار ما زالت بارتفاع مستمر وكميات هذه المواد بانخفاض في السوق.
ويضيف المواطن (كريم الحساني) سائق سيارة حمل كبيرة (لوري) مشكلة اسعار الحصى والرمل التي يتوقع كثير من المواطنين ان اصحاب سيارات النقل يقفون وراءها، وهذا امر غير صحيح اطلاقا، نحن نحدد اجرة معينة لنقل الرمل من مناطق غربي العراق ونقل الحصى من مناطق مختلفة لكونه موجودا في اكثر من مكان. ولكن الذي حصل وكما يعرف الجميع ارتفعت اسعار هذه المواد مع زيادة اسعار الوقود المتتالية الى ان وصلت ذروتها اسعار السوق السوداء للوقود هي التي يعتمدها السائق لتزويد سيارته لان التزود من المحطات صار شبه مستحيل وفي الفترة الاخيرة اختفت مادة (الكاز) من المحطات والسوق السوداء الامر الذي رفع الاسعار مجددا موضحا ان خطورة الطريق وتعرض سائقي السيارات الى حوادث قتل وسلب واختطاف كان له دور مضاف الى زيادة الاسعار.
المواطن (سلمان حمد) احد اصحاب معامل الرمل في منطقة (عسيلة) غربي بغداد اوضح جانبا اخر من الازمة بقوله:
لا يوجد أي خلل في انتاج كميات هذه المادة في عموم معامل هذه المنطقة والجميع ينتج بطاقات كاملة (١٠٠٪) وانواع جيدة، ولكن الذي حصل وادى الى رفع الاسعار بهذا الشكل المريب الذي أثر سلبا في طبيعة عملنا وقلل الطلب كثيرا عن السابق هو ارتفاع اسعار الوقود حيث ان جميع آلات المعمل والمعمل ذاته ومكائن الحفر والجرف وكذلك مكائن التحميل مرتبطة او تعمل بالوقود ونحن نعتمد على السوق السوداء في توفيرها هذه الالات وهذا يكلفنا مبالغ طائلة الى جانب رواتب العمال والمشرفين التي هي الاخرى ارتفعت عن السابق، الامر الذي جعلنا نرفع الاسعار لنحافظ على مستوى الفائدة (الربح). وتبقى الحلول بيد المسؤولين عن الوقود وتوفيرها في السوق المحلية لتعود الحياة الى مجاريها فالتأثيرات السلبية لم تقع على المواطن فقط بل نالت من الجميع صاحب المعمل، وسيارات النقل وصاحب السكلة والمواطن.
وقال المواطن (حسن حميد) من سكنة منطقة الكاظمية: شرعت ببناء منزل صغير في حديقة منزل والدي وخصصت لذلك مبلغا من المال وبعد اول مرحلة من البناء طرأ على الاسعار ارتفاع طفيف ثم تضاعف وقررت التوقف عن البناء لحين استقرار اسعار البناء ولكن حصل العكس والاسعار ارتفعت كثيرا ولم اعد استطيع مواصلة البناء وهكذا اصبحت أعيش تحت وطأة ارتفاع الاسعار.